

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ٢٧ - ١٩٩٦/٥/٣٠

التقارير المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٧ من جدول الأعمال

الجزء الثاني

متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
رقم ٥٠/١٩٩٥ المتعلق بالتعاون مع مؤسسات
بريتون وودز



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/96/7 (Part II)
26 April 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

- ١- الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليستعرضها ويقدم ملاحظاته عليها.
- ٢- وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعى فيها عنصر الإيجاز والسعى، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. يجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.
- ٣- تدعو أمانة المجلس أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل إبداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.
- ٤- الموظفان المسؤولان عن الوثائق هما:
- | | | |
|-------------------------|----------------|----------------|
| رقم الهاتف: ٢٦٠٠- ٥٢٢٨ | J. Powell | المدير: |
| رقم الهاتف: ٢٢٢١ - ٥٢٢٨ | N. Edirisinghe | محلل السياسات: |
- ٥- الرجاء الاتصال بأمين الوثائق ان كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال أو استلام الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على رقم الهاتف التالي: (٥٢٢٨-٢٦٤١).



متابعة تنفيذ قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم ١٩٩٥/٥٠ المتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز

مقدمة

١- ظل برنامج الأغذية العالمي يعمل منذ سنوات عديدة على بناء علاقات وطيدة مع مؤسسات بريتون وودز. يرى البرنامج والبنك الدولي أن انعدام الأمن الغذائي يمثل عائقا كبيرا لعملية التنمية، وتسعى المؤسسات في تكثيف نشاطاتها لمواجهة مشكلة الجوع وسوء التغذية عند الأسر الفقيرة. وعلى مستوى السياسات فقد بذلنا جهدا مشتركا من أجل فهم مشترك لمشكلات الأمن الغذائي وإيجاد حلول لها. وعلى مستوى العمل الميداني فلقد تجسد التعاون بيننا في تقاسم تمويل المشروعات التي تهدف إلى تحسين ظروف تأمين الغذاء للأسر الفقيرة.

التعاون في مجال السياسات

- ٢- إزاء الوضع المتردي لأحوال الغذاء في العالم وارتفاع أسعار الأغذية بدأت في عام ١٩٩٥ عملية تشاور داخلي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و منظمة الأغذية والزراعة وكان هدف عملية التشاور هذه هو دراسة التدابير المشتركة بين هذه المؤسسات، أو تلك التي يمكن أن تقوم بها كل منها منفردة في حالة تردي الأوضاع بشكل مريع.
- ٣- سعيا لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإغاثة وإعادة التعمير، بدأ البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقاشا مع البنك الدولي للنظر في امكانية أن يلعب البنك دورا أكثر أهمية في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، خصوصا في العمليات التي ربما اشترك فيها البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دون البنك الدولي، هنالك الكثير من الأنشطة في أثناء فترة الطوارئ التي قد يكون دعم البنك الدولي لها مناسبا أكثر من غيره، كما أنها قد تمثل استثمارة أوليا لأنشطة إعادة التعمير والتنمية بعد انقضاء فترة الطوارئ من المجالات الرئيسية التي يمكن أن يلعب البنك الدولي دورا أساسيا في دعمها هو تحسين البنية الأساسية لقطاع النقل. كما سيرد لاحقا، فقد لعب البنك الدولي دورا في هذا المجال في بعض الحالات ويبقى الكثير الذي يمكن أن يقوم به. إن وجود ميناء حسنة التجهيز وسكك حديدية وطرق برية من شأنه أن يعين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تجنب العمليات باهظة التكاليف كنقل الأغذية وغيرها من السلع جوا، وهو أمر لا مفر منه لضمان وصول الأغذية في الوقت المناسب في حالة عدم وجود وسائل نقل أخرى، وسيكون ذلك بداية للبنك الدولي لتطوير هذا القطاع في هذه البلدان في المستقبل. تمثل نشاطات حماية البيئة وتقديم الدعم لمرافق الصحة والصرف الصحي مجالا



آخر لمساعدات البنك الدولي الممكنة في حالات الطوارئ وهي في الوقت نفسه مجالات ترتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة التنمية في المستقبل.

٤- كان برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي من الأعضاء النشطين في لجنة التسيير التي قادها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتحضير للمؤتمر الأوروبي بشأن الجوع والفقر الذي انعقد في بروكسل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. لقد أعد مشروع "برنامج عمل" و ظل البرنامج في تعاون وثيق مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتعلق بهذا الأمر. لقد كثف البرنامج في السنوات الأخيرة من حضوره لاجتماعات المجموعة الإستشارية التي يشرف عليها البنك الدولي والتي تهدف إلى رسم إطار عام لسياسات المساعدات لبعض البلدان النامية على المستوى الفردي وعن أنجع السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن ينتهجها لتقديم المساعدات. من ناحية أخرى يشارك البرنامج والبنك الدولي في عدد من المنابر المشتركة لوكالات الأمم المتحدة المختلفة ومن بينها اللجنة الفرعية المختصة بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية وفريق المهام المشترك بين الوكالات التابع لها الخاص بـ "توفير فرص العمل وسبل العيش المستدامة للجميع" يستعين البرنامج بالبيانات و بالتحليل الذي يعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند إعدادة لوثيقة "ملاح الإستراتيجية القطرية" الخاصة بكل بلد والتي تمثل الإطار المرجعي لتصميم المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج لكل بلد من البلدان المتلقية لمثل هذه المساعدات.

التعاون في النشاطات التشغيلية على مستوى الأقطار

٥- يتعاون البنك الدولي في جميع المجالات الرئيسية لأنشطة التنمية التي تدعمها المعونة الغذائية للبرنامج. ويشمل ذلك إدارة تنمية وإعادة إحياء الموارد الطبيعية، تنمية الموارد البشرية وزيادة فرص التوظيف. هنالك أحد عشر مشروعا يتعاون فيها البنك الدولي والبرنامج حاليا وتوزع كالاتي: خمس في أفريقيا وثلاث في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا. فعلى سبيل المثال، استفاد أحد مشروعات التغذية في السنغال من هذا التعاون الواسع، ففقد مول البنك الدولي الدراسات المبدئية ونظاما للرصد والتقييم إلى جانب عدد من المرافق الصحية في المرحلة التشغيلية للمشروع. وفي بنغلاديش على سبيل المثال، دعم أحد عناصر برنامج "الغذاء مقابل العمل" المنتشرة في جميع أنحاء القطر تنفيذ أحد المشروعات التي يدعمها البنك الدولي.

٦- يتعاون البرنامج أيضا مع البنك الدولي في حالات الطوارئ، وأفضل مثال على هذا النوع من التعاون هو الدعم الذي بلغ حجمه عشرة ملايين دولار قدمها البنك الدولي في إطار العملية "خطة عمل على مدى مائة يوما" في الصومال. لقد استعملت هذه الأموال لتحسين البنية الأساسية المادية والمؤسسية اللازمة لعمليات الإغاثة من خلال مبالغ بسيطة خصصت للمعدات ونقل الجرارات جوا.

٧- هنالك مجال آخر للتعاون المثمر بين البرنامج والبنك الدولي وهو مجال المساعدات التي تعقب فترة الطوارئ، ففي موزمبيق، ركز أحد المشروعات التي اجيزت مؤخرا على إعادة إحياء البنية من خلال إعادة تشييد بعض المنشآت الصحية التي استعمل المال إلى جانب نظام "الغذاء مقابل العمل" في تمويلها. يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي قد عهد للبرنامج، بسبب وجوده في البلد، بإدارة الأموال الخاصة بذلك المشروع. إن من شأن مثل هذه الأنشطة المشتركة زيادة الفعالية مع تقليل التكلفة في الفترة الإنتقالية التي تفصل بين مرحلة الطوارئ ومرحلة التنمية .